



الحكم اللامركزي في السودان من منظور الجغرافيا السياسيّة

The experience of decentralized
governance in Sudan from the
perspective of political geography

د. عوض بابكر محمد عبدالله

Dr. Awad Babiker Mohammed.Abdallah

E-mail: jndooaw@gmail.com





المستخلص

تناول البحث تجربة الحكم اللامركزي في السودان من منظور الجغرافية السياسية، باعتبار أن الجغرافية السياسية تهتم بدراسة الوحدات السياسية على أنها وحدة ذات شخصية وسمات اقتصادية واجتماعية، ولها نظام سياسي متميز. وهدفت الدراسة إلى معرفة النظم السياسية والإدارية في السودان عبر الحقب التاريخية، التي تميزت بعدم الاستقرار والصراعات السياسية، والوقوف على إيجابيات وسلبيات تطبيق الحكم اللامركزي في البلاد، للاستفادة منها في إعادة النظر في تجربة الحكم اللامركزي في السودان. وتم استخدام المنهج التاريخي والوظيفي والوصفي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: فشل تجربة الحكم اللامركزي في السودان نسبة لتسييس الخدمة المدنية وهيمنة القرار السياسي على المستوى الإداري وعدم الالتزام بمعايير الحكم اللامركزي واعتماد معايير أخرى مثل القبلية والولاء والانتفاء السياسي الذي قاد إلى عدم ترتيب الأولويات.

واوصت الدراسة بإخضاع تجربة الحكم اللامركزي للتقييم والتقييم والأخذ بمعايير الحكم الرشيد المتمثلة في المشاركة وحكم القانون والشفافية وحسن الاستجابة والتوسط والتحكّم بين المصالح المتضاربة والمساواة وتكافؤ الفرص.

الكلمات المفتاحية: - اللامركزية: توزيع السلطة بعيداً عن المركز

الفدرالية: ارتباط الوحدات السياسية الصغيرة بالنظام السياسي العام.

الجغرافيا السياسية: دراسة الوحدات السياسية



Abstract

The study dealt with the experience of decentralized governance in Sudan from the perspective of political geography, given that political geography is concerned with the study of political units as a unit with personality, economic and social characteristics, and has a distinct political system. The study aimed to know the political and administrative systems in Sudan through the historical eras. And stand on the pros and cons of applying decentralized governance in the country, to benefit from them in reconsidering the experience of decentralized governance in Sudan. The historical, regional and descriptive method was used. The study reached a set of results, the most important of which are: The failure of decentralization experiences in Sudan due to the politicization of the civil service, the dominance of political decision at the administrative level, the failure to adhere to the standards of decentralized governance, and the adoption of other criteria such as tribalism, loyalty and political affiliation, which led to a lack of prioritization.



The study recommended subjecting the decentralized governance experience to evaluation and evaluation and adopting the standards of good governance represented in participation, rule of law, transparency, good response, mediation and control between conflicting interests, equality and equal opportunities.

Keywords: - Decentralization: is the distribution of power and functions away from the center

Federalism: is the association of small political units with the general political system through the distribution of power between the major government and the smaller governments

Political geography: is the study of political units on the surface of the earth.



المُقَدِّمَةُ

اكتسب الحكم اللامركزي عمقاً خاصاً في الدول النامية باعتباره الوسيلة الفعالة للإسراع بعمليات تنمية المجتمع الاقتصادية، فاذا كانت تنمية المجتمع هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق تعاون الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية في الارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. فإن هذه العملية ترتبط بالخدمات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية التي هي من صميم اختصاصات المجالس المحلية، وعلى الأجهزة المركزية أن تقوم بتحديد أهداف الخطة الشاملة في ضوء الموارد المتاحة وتشارك السلطات المحلية في اقتراح المشروعات بما يتوفر لها من الموارد الطبيعية والإمكانات البشرية؛ لأن الجماعات المحلية أكثر قدرة على تحديد حاجاتها وامكاناتها.

وفي السودان نجد ممارسات الحكم اللامركزي على كل المستويات وتحت كل القوانين التي أثرت فيها التقاليد المحلية الموروثة، ولاسيما أن شيوخ القبائل وزعماء العشائر غالباً ما يعينون أو ينتخبون تلك المجالس.

وقد استفادت الإدارة البريطانية في السودان من شعور السودانيين القوي بالمحلية واعتزازهم بالقبيلة وانقيادهم لزعمائهم المحليين من شيوخ القبائل في تطبيق سياسة الحكم غير المباشر للسودان، ولعل التقرير الأشهر والتاريخي الذي أعده الدكتور مارشال يمثل محاولة جادة لتطويع مبادئ تجربة ديمقراطية الحكم المحلي البريطاني لتناسب ظروف دولة نامية مثل السودان. نلاحظ أن تجربة السودان للحكم اللامركزي تتغير فيها الأسماء حسب الحكام الذين تعاقبوا على حكم السودان، وربما يكون هذا حلم بعض الحكام بفرض سيطرتهم على



الأقاليم المترامية واطرافه النائية، بل لايزال نظام الحكم أهمّ موضوع يشغل بال السودانيين، ويأملون من خلاله تحقيق الحكم الراشد الذي يساعدهم على حلّ مشاكلهم السياسيّة، وبالتالي حلّ المشاكل الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي تحيط بهم.

مشكلة البحث:

اتصف نظام الحكم في السودان خلال الحقب السياسيّة المختلفة بالصراعات وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والتخلّف الاقتصادي، مما يستدعي البحث عن أفضل نظام حكم للبلاد والنهوض به لتحقيق أهدافه المتمثلة في الاستقرار السياسي والأمني، والانطلاق نحو آفاق التنمية الاقتصاديّة والتحويلات الاجتماعيّة المنشودة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدّراسة في تناول موضوع جغرافيّ سياسيّ للبحث في تطبيق تجربة الحكم اللامركزيّ في السودان قديماً وحديثاً من حيث الفرص المتاحة والمحدّدات التي وقفت أمام تحقيق أهدافها، الأمر الذي سيسهم في إعادة النّظر في تجربة الحكم المحليّ في البلاد.

أهداف البحث:

ترمي الدّراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:-

١. التعرّف على النظم السياسيّة والإداريّة في السودان عبر الحقب التّاريخيّة وأثر الجغرافيا عليه.
٢. الوقوف على إيجابيات وسلبيات تطبيق الحكم اللامركزيّ في السودان.
٣. الاستفادة من مخرجات هذه الدّراسة لإعادة النّظر في تجربة الحكم اللامركزيّ مع مراعاة المساحة الجغرافية للسودان.



فروض الدراسة:

١. يُعد الحكم اللامركزيّ من أكثر نظم الحكم فعالية في تحقيق الاستقرار السياسيّ والتنمية الاقتصادية المتوازنة، وتوفير الخدمات الاجتماعية داخل الوحدات المحليّة بالسودان.

٢. خضع السودان للعديد من أنظمة الحكم عبر الحقب التاريخيّة المختلفة، غير أنّها تميّزت بالصراعات وعدم الاستقرار السياسيّ.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة في عرضها على المنهج التاريخيّ والوصفيّ والوظيفيّ لدراسة تجربة الحكم المحليّ وتغييراتها.



أولاً: الجغرافيا السياسيّة مجالاً للبحث:

الجغرافيا السياسيّة تهتم بدراسة الوحدات أو الأقاليم السياسيّة باعتبارها ظاهرةً على، سطح الأرض وما تشتمل عليه هذه الوحدات من الشعوب والجماعات. ويتوقف امتداد هذه الأقاليم وطبيعتها على تباين الظواهر السياسيّة التي تسود العالم، ففي بعض الجهات من العالم (دُول الغرب) نجد أنّ الأقاليم السياسيّة لها صفة الاستقرار النسبيّ لمدةٍ زمنيّةٍ طويلةٍ بينما نجدها في جهاتٍ أخرى من العالم تُصيها تغيراتٌ سريعة، كما تدرس الجغرافيا السياسيّة الظواهر السياسيّة وارتباطها بظواهر سطح الأرض من المسطّحات المائيّة والتضاريس وأنماط الاستقرار.

ويمكن للباحث الجغرافي أن يُجَلِّل ويُعَلِّل الطرق المختلفة التي نظم بها الإنسان هذه الأرض إلى أنماطٍ سياسيّةٍ، أي يدرس الدّولة على اعتبارها الأساس الأوّل للوحدات السياسيّة، ولكن قد يدرس إقليمياً داخل دولةٍ مثلاً: مقاطعة أو ولاية أو وحدة إداريّة، أو يدرس مجموعةً من الدّول في إطارٍ واحد. ^(١)

ويضيف (هارون ، ١٩٩٨م) أن الجغرافيا السياسيّة تقوم بكشف الغطاء وإزاحة الستار عن المعلومات الخاصة بظروف العالم الطبعيّة التي تؤثر في حياة الإنسان، فالجغرافيا السياسيّة تربط المشكلات الدّولية ببُعدها المكاني المحليّ، وهي تُسهم إسهاماً فاعلاً في تحليل هذه المشكلات وفهمها. وهناك الكثير من المشاكل مثل المشكلة الفلسطينيّة، ومشكلة كوريا، وكشمير والصومال، والبوسنة، والسودان، ودول غرب أفريقيا حيث لازالت ضخامة هذه المشاكل تتناسب عكسياً مع إدراك النّاس لأساسها الجغرافي. ^(٢) وقد تقوم دراساتٌ أصوليّةٌ لبعض الظواهر السياسيّة على سطح الأرض كالحُدود السياسيّة، أو العواصم، أو دراسة مشكلة السّكان في العالم كمشكلة سياسيّة، واللاجئين أو الآثار السياسيّة للشركات المتعددة الجنسيات والتلوث ونفاد الموارد. ومن بين



هذه المجالات جميعاً تحظى الدولة كوحدة سياسية بأهمية كبيرة، حتى أن البعض يذهب إلى إن ميدان الجغرافية السياسية هو تحليل العلاقات بين السكان والبيئة الطبيعية في إطار الدولة. (٣)

ولا ينفرد الجغرافيون وحدهم ببحث المشكلات الدولية، بل هي ميدانٌ ثريٌّ للمشتغلين بالعلوم السياسية والمؤرخين والعاملين في حقل القانون الدولي، ولكنَّ الجغرافيَّ يتميز عنهم جميعاً بتفهمه الحقائق الإقليمية وقدرته على تحليل هذه المشكلات وبيان أسبابها وتوقع نتائجها ووضع الحلول المناسبة لها وسهولة استخدامه للخرائط، ولا يزال المجال أمام الجغرافي كبيراً لكي يضيف الكثير لإجلاء المواقف المختلفة، ولقد تطورت الجغرافيا السياسية كثير في استخدام المعلومات الجغرافية للإفادة منها في المشكلات الدولية المعاصرة وسيا مشكلات الحكم والإدارة (٤)، فأَيُّ ظاهرةٍ سياسيَّةٍ أو أيُّ موضوعٍ يتعلق بالمنظمات السياسيَّة للمساحة يعد اليوم موضوعاً لدراسة الجغرافيا السياسيَّة؛ وذلك لأن لها مكوَّناً مساحياً يمكن كلَّ تقنيات التحليل المساحيِّ.

ويقول العيسوي (٢٠٠٠م): إنَّ الجغرافيا السياسيَّة تهتم بدراسة الوحدات السياسيَّة على أنَّها وحدة ذات شخصيَّة وسماتٍ اقتصاديَّة واجتماعيَّة ولها نظامٌ سياسيٌّ مميز، وهذه السمات الشخصية تنمو وتنضج داخل إطارٍ محدودٍ معترفٍ به «الحدود»، ولما كانت الظاهرة السياسيَّة متغيرةً سواء كان ذلك في اختيار عواصمها، أو تغيرٍ في حدود وحداتها الداخليَّة، أو تغيرٍ في إتجاه الدولة السياسيِّ الخارجي أو نظامها الإداريِّ. ومن هنا أصبحت حدود الدولة ووحداتها الإداريَّة وكيانها السياسيِّ محددة لشخصيَّةٍ إقليميَّة متغيرة. ولا تقوم هذه الدولة إلا إذا توفرت لها جوانب عدة مثل:

١. مساحة من الأرض لها موارد تشجّع على جذب السكان «وطن».
٢. سكان لهم نشاطٌ اقتصاديٌّ ويعيشون فوق الأرض في ترابطٍ وانسجامٍ



اجتماعي «شعب».

٣. إدارة مسؤولة عن حكم هذا الوطن وهذا الشعب «حكومة»

٤. إطار خارجي (حدود) يحقق للوطن والشعب والحكومة فرض الأمن وتنفيذ القوانين والسيادة.

٥. مكان في منتصف هذا الوطن، ويكون بمثابة القلب للجسد ويوزع الخدمات والخير على اجزاء هذا الوطن «العاصمة»

٦. شبكة جيدة من طرق النقل والمواصلات بمثابة شرايين نقل الخدمات لربط أجزاء الجسد بالقلب.

٧. اطار قانوني يحدّد فلسفة الدولة، والنظام السياسي، ويوزع السلطات ويدير الدولة وفق أسس قانونية (الدستور والقوانين النافذة).

مما سبق يتضح أن مجال الجغرافيا السياسية واسع جداً، حيث تشمل كلّ التفاعلات السياسية والاقتصادية الاجتماعية، وهكذا يمكن للباحث في الجغرافيا السياسية أن يقدم المشورة بحكم خبرته وقدرته التخصصية في إدارة وحلّ النزاعات والمشكلات المحليّة والإقليمية مثل: مشاكل الحكم والإدارة، النزاعات الحدودية وإعادة تخطيطها مع أيّ دولة مجاورة حتى وإن لم يظهر فيها نزاع إقليمي.^(٥)



ثانياً: مفاهيم ومصطلحات أنظمة الحكم :

١ / الحكم المركزي: يعني تركيز سلطة اتخاذ القرارات والحسم في المسائل التي تخص الشأن المحلي في يد الإدارة المركزية في العاصمة، كما نعني بالدولة المركزية بأنها تلك التي لديها تماثل داخلي ومتناسك، وذات مركز قوى تسيطر على الحكومة المحلية ويقرر مدي صلاحيتها.

٢ / الحكم اللامركزي: هو نقل السلطة بعيداً عن المركز لتمارسها وحدة إدارية بالأصالة أو بالإنابة عن المركز. وأكثر ما تكون اللامركزية في الدولة الموحدة (Unitary State) حيث تكون للحكومة المركزية السيادة المطلقة على الأرض والمواطنين. (٦)

٣ / الفدرالية: الفدرالية كلمة أصلها يوناني مشتق من كلمة foedus ويعني الاتفاقية أو المعاهدة أو التحالف بين طرفين، يعرف المصطلح على أنه يجمع بين الحكم الذاتي وتقاسم الحكم، ويتميز بمستويين من الحكم على الأقل: حكم محلي خاص بالأقاليم، وحكم فيدرالي جامع لهما (٧). وكذلك الفدرالية هي نمط الترتيب السياسي الذي يربط الوحدات السياسية الصغيرة بالنظام السياسي العام من خلال توزيع السلطة بين الحكومة الكبرى والحكومات الصغرى. (٨)

٥ / الحكم الاتحادي: اتفق الكرسي و كانكول ورياك بأن الحكم الاتحادي هو نظام للحكم يقوم على مستويين (المركزي، أو الاتحادي والمحلي) وتتمتع وحداته المكونة بقدر من الاستقلال الذاتي. وعادة ما يرتبط المفهوم بالدولة المطبقة لنظام إدارة إتحادية حيث تقوم فيه العلاقة بين الحكومة الاتحادية، الولاية والمحلية على ما نص عليه الدستور والسلطة التشريعية على وجه الخصوص لكل مستوى للحكم. (٩)

٦ / الحكم المحلي: يشير إلى وحدات سياسية في الدولة التي تنشأ بالقانون، ولها صلاحية إدارة الشؤون المحلية، والهيئة الحاكمة في المحلية إما منتخبة أو



معينة^(١٠). ويضيف (محمد، ٢٠٠١) بعداً آخرًا للتعريف حيث يقول: إن الحكم المحليّ هو نقل سلطاتٍ حقيقيّةٍ إلى هيئاتٍ محليّة، داخل الإقليم، لتمارسها أجهزةٌ محليّة، تنال رضا المواطنين.

٧/ الكنفدراليّة: اتفاقٌ بين الدّول تحتفظ فيها كلّ دولةٌ بسيادتها وشخصيتها الدّولية، فالكنفدرالية هي اتحادٌ دائمٌ للدول ذات السيادة للعمل المشترك فيما بينها.

عادةً ما تبدأ بمعاهدة ولكنها غالباً ما تلجأ في وقتٍ لاحقٍ لإعتماد دستورٍ مشتركٍ، وتنشأ الكنفدراليات للتعامل مع القضايا الحساسة مثل: الدفاع والشؤون الخارجيّة، أو العملة المشتركة، حيث يتعين على الحكومة المركزيّة توفير الدّعم لجميع الأعضاء مثل دول الإتحاد الأوربيّ.

وأخيراً نستطيع القول بأن لافرق بين الحكم الفيدراليّ، والحكم الإقليميّ، والحكم المحليّ فجميعها أجهزةٌ تحكمٌ لامركزيّة، وكلٌّ منها تتمتع بالصفات نفسها من حيث الجوهر، ولكلٍ منها سطاتٌ مخوّلةٌ بحكم قانون، ولكلٍ منها رقعةٌ جغرافيّةٌ تقع في نطاق الدّولة الموحدة. وبالطبع فإن الخلافات - إن وجدت - فست

كون في أحجام المساحات ودرجات السّلطة المخولة. ^(١١)



ثالثاً: تجارب بعض الدّول في الحكم اللّامركزيّ:-

من أجل دراسة الوضع الراهن للحكم اللّامركزيّ في السّودان، ولصياغة رؤية علميّة وواقعيّة لهذا القطاع، وبناء تصميم يسمح بتحسين هياكلها وادائها، يمكن مقارنة نظام الحكم في السّودان مع تجارب أخرى في العالم وتم اختيار خمس دول هي:

١/ تجربة سويسرا:-

نموذج الحكم المحليّ في سويسرا يمثل أفضل نظام ديمقراطيّ للحكم المحليّ في مجال اللّامركزيّة، وقيامه على قيم الكفاءة والمساءلة والنجاحة الإداريّة والاستقلالية. فإنّ نظام الحكم المحليّ السويسري يعبر عن مبدئين: الأول: كلما اقترب مستوي التمثيل الحكومة للناس فستعمل بشكل أفضل.

الثاني: يكون للشعب الحق في التصويت على نوع وكمية الخدمات العامة التي يريدونها.

وعليه تقترح هذه المبادئ أن عملية اتخاذ القرارات ينبغي أن تتم عند المستوى الأمثل للعدالة، وتختلف تبعاً لحالات محدودة من الوفرة الاقتصاديّة وتكاليف الفوائد المتوقعة.

ويقوم هذا النظام السياسيّ السويسري على نموذج الفيدراليّة الثلاثيّة، التي تؤلف من الدّولة الوطنيّة (الاتحاد الفيدرالي)، وتتكون الدّولة من ٢٦ ولاية (كانتونات) وحوالي ٢٩٠٠ محليّة (بلديات) والبلدية السويسرية هي مؤسسة عامة مستقلة، ولها دستورها المستقل وقانونها.

ويكفل استقلالية هذه البلديات تقاليد قانونيّة لدستور فيدراليّ غير مكتوب. وتعتمد درجة استقلاليّة كل بلدية على التشريعات الخاصّة بها. (١٢)

٢/ النموذج الإنجليزي:-

إن أحد الخصائص الرئيسة لنظام الحكم المحليّ الإنجليزي أن وحدات الحكم المحليّ لا تخضع لأي سلطة محلية أخرى، إذ لا توجد سلطة بين هذه الوحدات والوزارات المركزيّة والبرلمان. وتتكون وحدات الحكم المحليّ الإنجليزيّة من مستويات عديدة لمجالس محليةّ منتخبة تؤدي مهامها بواسطة سيطرة المجلس على الجهاز التنفيذي. ومن خصائص هذا النظام أن سلطة المجلس مكتسبة بالتحويل بواسطة القانون، ومناشط السلطات المحليّة تشمل مجالات ذات أغراض متعددة.

٣/ النموذج الفرنسي:-

يقوم نظام الحكم في فرنسا على ثلاث: الهيئة التنفيذية التي يرأسها رئيس الجمهورية، والهيئة التشريعيّة المؤلفة من الجمعية الوطنيّة ومجالس الشيوخ، والهيئة القضائيّة المؤلفة من الحاكم. وتتألف الجمعية الوطنيّة من ٥٧٧ عضواً يجري انتخابهم لفترة ٥ سنوات. وتضم مجالس الشيوخ ٣١٩ عضواً ينتخبون لمدة ٥ سنوات وسلطة الجمعية الوطنيّة تفوق سلطة الشيوخ في بعض النواحي.

ويوجد في كل إقليم من الأقاليم البالغة عددها ٢٢ إقليماً مجلس إقليميّ يقوم بدوره بانتخاب الرئيس، ويتمتع بعض الأقاليم بالاستقلال المحليّ. وتقوم حكومة محليةّ في المدن والأرياف على تأسيس وحدات إداريّة صغيرة يبلغ عددها ٣٦٥٠٠ وحدة مختلفة الأحجام حسب القرى والمدن ويدير كلّ وحدة المحافظ أو المجلس المحليّ.

٤/ الحكم المحليّ في لبنان:-

تشكل بنية نظام الحكم المحليّ في لبنان من أربعة مستويات: المستوى المركزيّ، والمستوى المناطقيّ (المحافظات)، والمستوى دون-المناطقيّ (الأقضية)، والمستوى المحليّ (البلديات) قانونياً ومن بين المستويات المذكورة (غير الحكومة





المركزيّة) فإن البلديات فقط هي التي تتمتع باستقلالية نسبية. غير أن مالية هذه البلديات تخضع لوزارة الدّاخلية والبلديات.

حالياً يوجد في لبنان أكثر من ٨٠٠ بلدية، ويبلغ عدد أعضاء مجالسها حوالي ٥٠٠٠.

وتقسم الجمهورية اللبنانية إلى ثماني محافظات، وتقسم كل محافظة إلى عددٍ من الأفضية، يرأس كل منها قائم مقام، يعين أيضاً بمرسوم، وتخضع سلطة المحافظ والقائم مقام للسلطة المركزيّة - وخاصة وزير الدّاخلية - وتشمل صلاحيات المحافظات الإشراف على عمل مختلف الوزارات، باستثناء وزارتي الدفاع والعدل .

يعتبر النظام البلدية في لبنان جزءاً من ميراث المركزيّة الشديدة التي أقرها الانتداب الفرنسي، والذي لم يتطور في لبنان إلا هامشياً منذ ثلاثينيات القرن المنصرم، ويفسر ذلك بول سالم بقوله: أن الركود الإداري الذي شهدته لبنان هو استمرارٌ للخلط بين اللامركزيّة الإداريّة والمركزيّة السياسيّة (النابعة من مخاطر التفكك السياسي التي يعيشها لبنان منذ تشكيل دولته الحديثة).

ووفقاً للنظام وقانون البلديات المعمول به في لبنان - يشجع القانون الإداري على إنشاء البلديات في القرى والبلدات في المدن - فقد ارتفع عدد البلديات من بضع عشرات بعد حصول على استقلاله إلى ما يزيد عن ٦٥٠ بلدية في أوائل التسعينات، فكل قرية أو بلدة يبلغ عدد سكانها ما يزيد عن ٣٠٠ شخص، ولديها عائدات تصل ١٠٠٠٠ ليرة لبنانية يحق لها إنشاء بلدية، ويعرف القانون ٦٦٥ لعام ١٩٩٧ البلدية: بأنها إدارة محلية تقوم ضمن نطاقها بممارسة الصلاحيات التي يخولها القانون، وتتمتع البلدية بالشخصيّة المعنويّة والاستقلال المالي والإداري. ويبلغ عدد البلديات حالياً ٧٣٦.



٥/ تجربة الحكم المحلي في جنوب أفريقيا:

شهد نظام الحكم المحلي في جنوب أفريقيا المزيد من التغييرات في العقدين الماضيين أكثر مما شهده خلال ١٥٠ سنة السابقة، إن التحول الجذري من سياسة الفصل العنصري والعزل والإقصاء الاقتصادي للنظام الديمقراطي حدد الخصائص الرئيسة لنظام الحكم المحلي الجنوب إفريقي، فقد طبقت سياسات الفصل العنصري في جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٤٨. (Bernard، ١٩٩٦).

يقسم النظام اللامركزي في جنوب أفريقيا إلى ثلاثة مجالات: الوطنية والإقليمية والمحلية. وتتميز اللامركزية في جنوب أفريقيا بعلاقات فريدة بين المجالات الثلاثة تحت اسم cooperative governance ووفقا لهذا النظام فإن المجالات الوطنية والإقليمية والمحلية متمايزة عن بعضها، وفي الوقت ذاته مترابطة ومتشابكة في بعض المجالات.

في خضم عملية التحول إلى اللامركزية عملت جنوب أفريقيا على استبدال نظام المقاطعات السابق الذي قسم البلاد لأربع مقاطعات للبيض، وتوسع للسود حيث أصبحت كل مقاطعة من المقاطعات السابقة مكونة من عدد من السلطات المحلية، تدرج ضمن ثلاث فئات: Metropolitan المدينة، District والمنطقة، Local councils والمجلس المحلي.

ومجالس المدن مسؤولة عن تزويد جميع الخدمات البلدية، أما مجالس المناطق والمجالس المحلية فتقع ضمن مهامها مسؤولية التفاوض للوصول إلى توزيع مناسب للخدمات تبعاً لظروف وإمكانيات كل منها. حالياً يوجد في جنوب أفريقيا ٢٨٤ سلطة محلية، موزعة كالتالي: ٦ مجالس للمدن الكبرى، و٤٧ مجلس منطقة، و٢٣١ مجلساً محلياً.



رابعاً: مصطلح السودان جغرافياً

يُشير مصطلح السودان الى بقعة الأرض الشاسعة التي تحتل موقعاً استراتيجياً في شمال شرق قارة أفريقيا تمتد عرضاً بين ٨ و ٢٣ درجة شرقاً، وتمتد طولاً بين خطي ٢٢ و ٣٩ درجة شرقاً، تحدها من الشمال جمهورية مصر العربية، ومن الشمال الغربي دولة ليبيا، ومن الغرب دولتا تشاد وأفريقيا الوسطى، ومن الجنوب دولة جنوب السودان، ومن الشرق دولتا اثيوبيا واريتريا، وتفتح جهة الشمال الشرقي على مياه بحر الأحمر التي تفصل السودان عن المملكة العربية السعودية، مغطية مساحة تقدر بحوالي ١٨٨٠ كلم مربع. والسودان بهذا الموقع يمثل وحدة جيوسياسية كاملة السيادة، وأصبحت مستقلة منذ مطلع العام ١٩٥٦م وحازت على عضوية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وغيرها من المنظمات الإقليمية.

ومساحة السودان الشاسعة تجعله من الدول الكبيرة في القارة الأفريقية، ويتميز بحدود برية طويلة بحرية على بحر الأحمر تمتد الى حوالي ٨٥٠ كلم. (١٣)

حتمت المساحة الشاسعة لأرض السودان تقسيمه الى وحدات إدارية بهدف تخفيف المركزية القابضة التي سادت قبل دولة المهدي وخلالها، وتقصيراً لما يسمى بالظل الإداري، وتوسيعاً للحكم، وإشراكاً للمواطنين في تدبير شؤونهم المحلية دونما استقلالٍ كاملٍ عن المركز.



خامساً: التطور التاريخي للحكم اللامركزي في السودان:-

في إطار هذا الفهم للمعاني اللامركزية وتداعياتها كانت تجربة الحكم اللامركزي في السودان من خلال تطبيقات الفدرالية والإقليمية والحكم المحلي قد بدأت مناقشتها بعد دخول الحكم الاستعماري عام ١٨٩٨م، وبعد مرور زمنٍ اتضح للمهتمين بالأمر آنذاك أن السودان بمساحته الشاسعة وتعدد أعراقه وقبائله لا يمكن أن يُحكم مركزياً، وكانت تلك القضية السياسية التي تؤرق الحكام بمختلف اتجاهاتهم ومراحلهم، وهي كيفية توسيع قاعدة المشاركة في السلطة وقد تطور الأمر في هذا السياق ابتداءً من مجلس الحاكم العام مروراً بالجمعية التشريعية عام ١٩٤٧م ثم الاستقلال عام ١٩٥٦م حيث تم المطالبة من أحزاب الجنوب بتطبيق الفيدرالية وأخذوا وعداً من أحزاب الشمال بذلك، إلا أن عدم الاستقرار السياسي لم يفتح الفرصة للمواصلة والحوار والتطبيق بالصورة المثلى، ومع ذلك بدرت بعض التطبيقات الفعلية ممثلة في الحكم الإقليمي بعد عام ١٩٧٢م ومراسم الحكم الفيدرالي ابتداءً من المرسوم الدستوري سنة ١٩٩١م وحتى صدور دستور ١٩٩٨م وكذلك دستور ٢٠٠٥م. (انظر إلى جدول ادناه).



الجدول يوضح تطور نظام الحكم المحلي في السودان:

التاريخ	نظام الحكم في الاقاليم	اهم ملامح النظام
١٩٢١ - ١٩٣٧ م	الحكم غير مباشر وقيام الادارة الاهلية	- تقرير ملنر ١٩٢٠ م. - تعيين بعض السودانين في وظائف حكومية ذات مهام إدارية مباشرة. - قانون مشائخ الرحل عام ١٩٢٢ م قانون محاكم القرى عام ١٩٢٥ م. - اعطاء رؤساء القبائل سلطات قضائية وتنفيذية البسيطة. - الإدارة المالية على يد الحكومة المركز
١٩٣٧ - ١٩٥١ م	من الادارة المحليّة للحكم المحليّ	- قوانين عام ١٩٣٧ م للحكومة المحليّة. - وحدات محليّة لها موظفون وموارد مالية مستقلة. - تأسيس البلديات ومجالس المدن والارياف - ظهور فرصاً محدودة في المشاركة في الحكم على مستوى القواعد. - ليس حكم محلي حقيقي وانما مناورة سياسيّة. - توظيف الحكم المحليّ للتحكم وامتصاص التطلعات الوطنيّة لحكم ذاتي



التاريخ	نظام الحكم في الاقاليم	اهم ملامح النظام
١٩٥١ - ١٩٧١ م	الحكم المحلي	- تقرير مارشال بخصوص الحكم المحلي - انشاء وزارة الحكومة المحلية عام ١٩٥٤ م - ابتعاد اجهزة الحكم المحلي عن العمل القضائي. وعدم انشغالها بالسياسة. - يتم انتخاب التنفيذيين. - هيمنة الإدارة الأهلية في المناطق الريفية.
١٩٧١ - ١٩٨١	الحكم شعبي المحلي	- قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة ١٩٧١ م. - المجالس التنفيذية، المناطق، الارياف والمدن، مجالس قاعدية. - الحكم الذاتي لجنوب السودان. - الشؤون المالية على مسؤولية المجالس التنفيذية.
١٩٨١ - ١٩٩١ م	الحكم الإقليمي والحكم الشعبي المحلي.	- قانون الحكم الإقليمي لسنة ١٩٨٠ م - قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة ١٩٨١ م ومجلس الشعب الإقليمي



التاريخ	نظام الحكم في الاقاليم	اهم ملامح النظام
١٩٩١ - ٢٠٢١ م	الفدرالية والحكم المحلي	- تأسيس الحكم الاتحادي ١٩٩١ م - اعادة تقسيم المحافظات ١٩٩٢ - اعادة تقسيم الولايات ١٩٩٣ م. - اعادة تقسيم سلطات مستويات الحكم الاتحادي - المستوى الاتحادي، الولائي، المحلي ١٩٩٥ م - قانون الحكم المحلي عام ١٩٩٥ - انشاء صندوق دعم الولايات والمحليات. - استبعاد مجلس البلدية. - قانون الحكم المحلي للعام ٢٠٠٣ م - دستور الانتقالي للعام ٢٠٠٥ م

المصدر: عمل الباحث ٢٠٢١ م بالاعتماد على معلومات التاريخية من وزارة الحكم اللامركزي.

التقسيم الإداري للسودان:

مرت فكرة تقسيم السودان إلى وحدات إدارية بتجارب كثيرة جعلتها تتسم بعدم، فلقد تم تعديل الوحدات الإدارية مراراً وتكراراً ليس فقط من الناحية الهيكلية، بل حتى من ناحية المسميات والتوزيع الجغرافي. تراوحت أعداد الوحدات الإدارية الرئيسة بين تسع وحدات عند الاستقلال عام ١٩٥٦ م إلى خمس وعشرين وحدة قبل فصل الجنوب في ٢٠١١ م، وتقلصت الآن إلى ثماني عشرة وحدة، كما تراوحت اسمائها بين مديريات وأقاليم وولايات.



أما الوحدات الإدارية الثانوية فقد عانت بدرجة أكبر مما طرأ عليها من تغيرات في المسميات، وما اجتاحت حدودها المحليّة من التعديلات تغيّر المساحات أحياناً وتغيّر الانتماءات أحياناً أخرى، كل ذلك انعكس في تعقيدات إحصائية وتوثيقية وإدارية كثيرة ومربكة للباحثين. وكل ماحدث من التغيرات في هذا المجال كان بدوافع سياسية أو برؤى غير ناضجة أو لأسباب كيدية ولم يكن للعلميّة نصيب أساسي فيها؛ ولهذا فليس مستغرباً ما طرأ على السودان من مشكلات بسبب عدم استقرار هياكل حكمه الإداري وعدم ثبات قواعد بياناته ووحدات إحصائيته.

وأكبر فترة استقر فيها الهيكل الإداري هي التي سبقت وتلت الاستقلال بسنواتٍ وجيزةٍ حيث كان السودان عندئذ مقسماً إلى تسع وحدات رئيسية، أو تسع مديريات هي: الخرطوم، الشمالية، النيل الأزرق، كردفان، دارفور، الاستوائية، أعالي النيل وبحر الغزال.

وفي الوقت الحاضر يقسم السودان إلى تسع عشرة ولاية هي: الخرطوم، نهر النيل، الشمالية، بورتسودان، كسلا، القضارف، النيل الأزرق، سنار، الجزيرة، النيل الأبيض، شمال كردفان، جنوب كردفان، غرب كردفان، شمال دارفور، جنوب دارفور، شرق دارفور، وسط دارفور وغرب دارفور.

مخاطر التوسع في الوحدات الإدارية

من خلال الدّراسة اتضح أن التوسع في الوحدات الإدارية لم يجعل من السودان دولةً فدراليّةً حقيقيةً ذات نظام لامركزي محكم، حيث لا يزال المركز هو المسيطر، ولا يزال المواطن غير مُمكن من حكم نفسه بنفسه وإدارة شؤونه المحليّة حسب تطلعاته الذاتية، ولا تزال الضغوط السياسيّة تسعى بقوة لإحداث تمزّق إداريٍّ إضافيٍّ بإنشاء وحداتٍ أو ولاياتٍ جديدة، كما ان هناك في الوقت نفسه مقاومة شديدة من بعض المواطنين لأي محاولة لإندماج ولايات متجاورة



وخاصة الوحدات التي انشئ على اساس قبلي، حسب ما بدأ من رغبات وخاصة بعد اتفاقية جوبا لسلام السودان لسنة ٢٠٢٠م التي اقرت تقليص الولايات وإعادة النظام الإقليمي بدلاً عن الولائي.

دوافع اختيار الحكم اللامركزي في السودان:

١. البحث عن الاستقرار وتحقيق التواءم.
٢. اتساع مساحة السودان وتباعد اقاليمه وصعوبة النقل والمواصلات.
٣. تعدد الثقافات والقوميات واللغات والأديان.
٤. الحاجة إلى وجود قومية كبيرة وصولاً إلى الوحدة الوطنية.
٥. تحقيق التنمية المتوازنة ومكافحة الضعف الاقتصادي.
٦. اعتبارات توفير العدالة والمساواة وإتاحة الفرص.
٧. توسيع قاعدة المشاركة في السُّلطة السياسية والشَّعبية. (١٥)

إفرازات التطبيق:

تجربة الحكم اللامركزي في السودان افرزت - من حيث القوة والضعف - بعض الإيجابيات والسلبيات، وهذا يعتبر من الأمور التي ينبغي أن يقف عندها المشتغلون بدراسة اللامركزية استنباطاً للتجارب ومعرفة النقاط الجوهرية، ومن أهم الجوانب الإيجابية:

١. إيقاف الحرب والقتال وفتح المجال أمام صناعة القيادات السياسية والإدارية الجديدة.
٢. توسيع قاعدة المشاركة والمساواة والعدالة.
٣. التدريب على تحمل مسؤولية مشاركة في اتخاذ القرارات وإصداره لمواجهة الواقع وحل المشكلات.



٤. الإحساس بالذاتية، واستقلال كل ولاية، وعدم التبعية والانتظار للحلول من خارج البيئة المحليّة. ^(١٦)

أما أرز السلبيات فيمكن أن نلخصها في الآتي:-

١. بروز الجهوية وإحياء النعرات القبلية وارتباطها بالتعيين في المناصب الدستوريّة وغيرها.

٢. الطموحات غير الموضوعية للحصول على المادية العاجلة.

٣. ضعف الميزانيات والمبالغ المخصصة لمواجهة الخدمات.

٤. ازدياد معدلات البطالة وسط الخرجين الجامعيين، وضعف فرص العمل مما تنتج عنه زيادة معدلات الفقر في كل الولايات. ^(١٧)



سادساً: تقييم التجربة الفدرالية في السودان

تختلف الأهداف الاستراتيجية لأنظمة الحكم الفدرالي من دولة إلى أخرى، إلا أن معظم هذه الأنظمة ترمي إلى انصهار العناصر الإثنية والدينية والثقافية واللغوية في بوتقة واحدة مع مراعاة الخصوصية لكل مكون من مكوناتها. وفكرة تطبيق الحكم الفدرالي في السودان بدأت قبل الاستقلال الذي نادى بها الجنوبيون في مؤتمر جوبا عام ١٩٥٣ م، بعدها أصبح نظام الحكم يتأرجح بين المركزية القابضة والحكم الإقليمي الذي بدأ في الجنوب بعد توقيع اتفاقية سلام أديس أبابا عام ١٩٧٢ م.

تم تطبيق الحكم الاتحادي في العام ١٩٩١ م وصدر مرسوم دستوري الغي به عدة قوانين منها: قانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية لسنة ١٩٧٢ م، وقانون الحكم المحلي لسنة ١٩٨٠ م، وأعيدت تسمية الأقاليم بالولايات والحكام بالولاة، وبها أعطي للولايات الشخصية الاعتبارية وصلاحيات مالية وتشريعية وتنفيذية منفصلة. كما صدر بعد ثلاث سنوات مرسومان دستوريان الأول: ألغى المرسوم السابق، والثاني إعادة تقسيم الولايات التسع إلى ست وعشرين وحدة إدارية تعرف بالولايات. ولتأكيد ذلك حددت اسم كل ولاية وعاصمتها في مادة من دستور السودان بقصد اعطاء هذا التقسيم الجمود وصعوبة التعديل. واجماع الرأي العام كان العامل السياسي، وكذلك الترضيات القبلية والجهوية وإيجاد وظائف دستورية وراء هذه الزيادات المدهشة، وترتب على ذلك ضعف في الاداء الإداري والمالي، وانهيار الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم.^(١٨)

من إيجابيات هذا النظام اقتناع اهل السودان به واتساقه مع واقع البلاد الجغرافي، اعطت للولايات الغنية فرصة إعادة التأهيل لبعض مرافقها والبنى الأساسية، واحتواء تصدير القادة السياسيين والإداريين من الشمالية والوسط إلى الولايات الأقل نمواً مثل الجنوب والغرب والشرق.



أما أبرز سلبياته فتتمثل في طريقة تعيين الولاة والوزراء والمحافظين التي تثير القلق، ويعمّق النعرات القبليّة والمحسوبيّة على حساب الكفاءات العلميّة والخبرة العمليّة، مع التوسع الأفقي للوظائف الدستوريّة أصبحت التكاليف الإداريّة باهظةً تفوق مقدرة الولايات والدعم الذي يُقدّم من المركز مما اضّرّ ذلك كثيراً بالخدمات الأساسيّة.

من واقع الممارسة السياسيّة في السودان فإن الأنظمة الشمولية تنزع إلى الي مايمكن ان نطلق عليه فدرالية المشاركة، وهذه المشاركة عبارة عن التعبئة والحشد وذلك لتوفير غطاءٍ جماهيريٍّ تُعوّض به الشرعيّة التي كثيراً ماتفتقدتها هذه الأنظمة، وبذلك تكون الأوعية الإداريّة والهيكل الفدراليّة هي أدوات يستغلها النظام في تسويق سياسته، أما الفعالية الوظيفيّة فتأتي في المرتبة الثانية، وفيها كثيرٌ من عدم الجدّيّة والخداع السياسيّ.



سابعاً: الحكم المحليّ في السّودان:-

شهد العالم منذ أواخر التسعينيات تغيراتٍ جوهريةً دفعتُ كلاً من البلدان النّامية والبلدان المتقدّمة إلى إعادة النظر في فلسفة الحكم والإدارة وضرورة تبني المدخل الإداري في تنفيذ السياسات التنموية العامة المختلفة لتحقيق التنمية الشاملة، ولقد صاحب هذا التّنامي إدراكٌ لدور الحكم والإدارة في التنمية، بعدما أظهر عددٌ من الدّراسات أن النجاح أو الإخفاق في دفع عجلة عملية التنمية بأبعادها المختلفة يتوقف بدرجةٍ كبيرة على مدى رشاد أسلوب الحكم والإدارة، خاصة في ظل ظهور دعاوى الهيئات المانحة إلى الدّول النّامية المتلقية للمنع، مطالبة إياها بإحداثٍ تغييراتٍ جوهريةٍ في هياكلها السياسيّة والإداريّة وإعادة صياغة أطر الحكم كشرطٍ لتحقيق التنمية^(١٩)

فالحكم المحليّ يعني توزيع الوظيفة الإداريّة بين السّلطة المركزيّة وبين هيئاتٍ محليّةٍ منتخبةٍ تمثل السكان المحليّين تمثيلاً صادقاً ويكون لها سلطة البتّ والتصرف في المسائل التي تخص مصالح هؤلاء السكان المحليّين تحت رقابة السّلطة المركزيّة.

وعرف من الله (١٩٩٨م) الحكم المحليّ بأنه وحداتٌ سياسيّةٌ في الولاية أو الدّولة تحتوي على وحداتٍ محليّةٍ عليا كالمديريات ووحداتٍ وسطية كالمناطق، كما تحتوي على بلديات، وكذلك تحتوي على وحداتٍ قاعدية كمجالس الأحياء والقرى. ولوحدات الحكومة المحليّة مساحةٌ وسكانٌ وتنظيمٌ دائمٌ مستمرٌ، كما لها سلطاتٌ تمكّنها من القيام بنشاطاتها العامة المختلفة، والكثير منها شخصياتٌ قانونيّةٌ كما يمكن أن تدخل في تعاقداتٍ وفرض الضرائب ولها ميزانياتٌ مستقلة، أو هو: حرية المجتمعات المحليّة وسلطاتها في التمتع بالاستقلال في إدارة شؤونها المحليّة دون تدخلٍ أو وصايةٍ من الحكومة المركزيّة. أما النقر (٢٠١١م) فيقول: إن الحكم المحليّ في أي بلدٍ هو مستوى اللامركزيّ القاعدي الذي تكون



مسؤولية القرار فيه بيد المواطنين، وكذلك تصرف الأمور والشؤون المحلية من غير تدخل من أي جهة. ويقول (داني، ٢٠٠١م): إن الحكم المحلي هو توزيع للوظيفة الإدارية والتنفيذية للدولة بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة انتخاباً مباشراً وغير مباشر.^(٢٠)

إذن من خلال هذه المفاهيم نستطيع أن نقول: إن الحكم المحلي هو إتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة في إدارة الدولة والتعبير عن احتياجاتهم ورغباتهم، وتخفيض تكاليف إدارة الدولة

فالحكم المحلي يتميز بالصفات الآتية:

- إن المجلس المحلي هو الوحدة الإدارية الخدمية التنموية.
 - هو الحكومة المصغرة التي تمثل إرادة المواطنين.
 - هو أساس الممارسة الديمقراطية.
 - هو البوتقة التي تنصهر فيها القبلية والعرقية والجهوية.
 - هو المسرح الذي يتنافس فيه الأحزاب والتنظيمات السياسية لمعرفة قوتها وحجم التأييد بين المواطنين.
 - هو الوسيلة الإدارية الوحيدة التي تحقق وحدة التوجيه والإشراف الإداري وتمنع الازدواجية في الأداء المالي وتعدد الأنشطة للمحلية الواحدة.
- الحكم المحلي بهذا الصفات كان بالأمس موجوداً في السودان، وعرف المواطنون من خلاله كيفيه الممارسة الديمقراطية وكيفية التعامل مع أنشطة التنمية المحلية، فكان مشروع تنمية المجتمع في الستينات، وكانت هنالك المدارس والمؤسسات الصحية والتعليم الوظيفي والاندية والمكتبات العامة والحدائق، وكان البعد القومي للتعایش السلمي بين الجماعات بعيداً عن النزاعات القبلية والعرقية وأكبر مثال على ذلك هو السلطان دينق مجوك من دينكا اببي حيث كان



رئيساً بدون حساسية لمجلس ريفي المسيرية. (٢١)

متطلبات الحكم المحلي (العوامل)

هنالك عوامل اساسية لنجاح اي نظام للحكم المحلي اهمها ماييلي:

١ / رقعة جغرافية محددة متجانسة:

أي يجب أن يعترف بالوحدة المحلية كشخصية قانونية مستقلة، وهذه الشخصية نتيجة طبيعية لوجود شؤون خاصة لهذه الوحدة تميزها عن الشؤون القومية العامة التي تشترك فيها مع سائر الوحدات الأخرى، فليس هناك حكم محلي إلا إذا اعترف القانون بالشخصية الاعتبارية للوحدات الأقل من الدولة، وهذا يعدُّ أمراً طبيعياً، والقانون وحده هو الذي يحدد الشؤون الخاصة، فهو الذي يحدد ما هي الحاجات العامة المحلية التي يمكن أن يقوم بها المرفق العام المحلي، وما هي الحاجات العامة التي تقوم عليها المرافق العامة. (٢٢)

٢ / السكان:

لا تقوم السلطة المحلية إلا بوجود مجموعة السكان.

٣ - الوحدة المحلية تدير شؤونها هيئاتها الخاصة:

المجلس الذي يقوم على إدارة هذه الشؤون يجب أن يكون ممثلاً للوحدة المحلية ونابغاً منها، وليس ممثلاً للسلطة المركزية تعينه وتعبث به وتختار القرار منها، ولكي يتحقق ذلك فإن أعضاء الهيئات والمجالس المحلية يجب أن يتم اختيارهم من خلال الانتخابات من الوحدة المحلية، ويجب أن يكونوا من أبناء هذه الوحدة، والانتخاب لا التعيين هو الذي يجعل للوحدة المحلية هيئاتها الخاصة التي تمثلها.



٤ - المال اللازم :-

يجب توفير المال الكافي لتنفيذ الحكم المحلي، وأن يكون لها إيرادات وميزانية مستقلة.

٥ - يجب ألا تكون هناك رقابة صارمة من السلطة المركزية:

ومن هنا فإن السلطة المركزية يجب أن تزاوّل نوعاً من الرقابة على الهيئات المحلية، ولكن هذه الرقابة يجب أن لا تكون ثقيلة، والرقابة الإدارية أو الوصاية الإدارية يمكن أن تنصبّ على الأشخاص وعلى الأعمال، ويجب على الرقابة الإدارية أن لا تمتد إلى جميع أعمال الهيئات المحلية، إنما تزاوّل عملها على هيئات مستقلة، والرقابة الإدارية بهذا المعنى لا تخول السلطة المركزية حق إصدار تعليمات ملزمة للهيئات المحلية، وهي تختلف عن الرقابة الرئاسية كون الرقابة الرئاسية تفترض عند مزاوله المرؤوس لعمله أن يحصل على نصّ خاصّ أو إذن له به.

أهداف الحكم المحلي: حصر (من الله ١٩٩٨) أهداف اللامركزية في الآتي:

١ / الديمقراطية:

تعتبر الديمقراطية أحد أهداف السياسة الرئيسة التي تسعى إلى تحقيقها اللامركزية، بمعنى أن المقصود من اللامركزية في الأساس أن تدير الأقاليم المحلية شؤونها بواسطة ممثليها الذين يتم انتخابهم بواسطة مواطني المنطقة المحلية، والديمقراطية هي أساس تطبيق نظام الحكم المحلي في العديد من الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية، وهذه الديمقراطية تتمثل في المجالس المحلية المنتخبة لتتولى الحكم والإدارة في هذه المجتمعات.

ولقد وجدت الأفكار الديمقراطية التي اجتاحت أوروبا سبيلها إلى تحقيق تشريعات الحكم المحلي في عدد كبير من الدول؛ لذا فغالباً ما يقال إن الحكم المحلي هو المدرسة النموذجية للديمقراطية والممارسة السياسية^(٢٣).



٢ / المشاركة الشَّعبية:

المقصود بالمشاركة الشَّعبية هي تلك المشاركة القائمة على الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، مشاركة من الأفراد والجماعات والقيادات في كل ما يتصل بالحياة في المجتمع المحليّ بوجه عام، وفي كل ما يتعلق بتنمية الموارد الناس الاجتماعية والاقتصادية والفكرية بوجه خاص؛ وعليه فإن الأسباب التي تستدعي اللامركزية هي الرغبة في تشجيع المشاركة الفعالة للمواطنين.

٣ / التنمية المحليّة:

تنظر الدول النامية إلى أجهزة الحكم اللامركزيّ على إنها ستلعب دوراً هاماً في عملية البناء والتحديث الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تحتاجه تلك الدول فالحجج والآراء المؤيدة للامركزية متعددة بدءاً بمساهمة أجهزة الحكم اللامركزيّ في عملية التنمية السياسيّة بتدريب القيادات السياسيّة من خلال ممارستها للعمل السياسيّ في الأجهزة المحليّة وانتهاءً بالفائدة المادية المتمثلة في الاستثمارات المحليّة.

٤ / الوحدة المحليّة:

اللامركزية يمكن ان تؤدي الى دعم وتأكيد الوحدة الوطنية، وذلك بإنشاء أجهزة ديمقراطية لحكم لامركزي تكون أداة لتحقيق الوحدة القومية على اساس الاستجابة لتلبية الرغبات والأمان المحليّة والإقليمية بالاشتراك في شؤون الحكومة، وخاصة الشؤون المحليّة دون تدخل من السلطات المركزيّة إلا بما تستدعيه المصلحة القومية. (٢٣)

٥ / تحقيق الكفاية الإدارية:

إن الكفاية الإدارية تلعب دوراً فعالاً وإساسياً في إدارة الحكم اللامركزيّ للخدمات المختلفة، وكذلك في أداء الوظائف العامة التي تضطلع بها أجهزة الحكم اللامركزيّ بكفاءة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحقيق



توفير الخدمات للمواطنين بأسر سبيل، ولأكبر عدد منهم.

ومما سبق يمكن إيجاز أهداف الحكم المحلي في الاتي:-

١. تقسيم العمل بين الأجهزة المحلية والمركزية مما يتيح الفرصة للمواطنين للمشاركة في إدارة شؤونهم بأنفسهم وتحقق بذلك الكفاءة الإدارية والاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة.

٢. تدريب المواطنين على القيام بالمهام الإدارية والسياسية لمواجهة المسؤوليات على المستويات العليا كالإدارية الولائية ممثلة في التشريعات، وكذلك على المستوى القومي.

٣. الحد من سيطرة البيروقراطية المركزية وتوفير أنماط متعددة للأداء الإداري بدلاً من نمط مركزي واحد.

٤. تعزيز التعاون، وموضوعية اتخاذ القرارات الإدارية بسبب المشاركة الشعبية من جانب، وقرب متخذ القرار من موقع التنفيذ.

٥. توظيف الموارد المختلفة توظيفاً مفيداً لمصلحة المواطنين وكذلك تنمية القدرات.

٦. تفعيل التنسيق والتكامل بين المشاريع المحلية المختلفة وبين الهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

٧. تحقيق العدالة الاجتماعية والإدارية في ظل صرف الموارد المحلية على ذات الإقليم، وتخصيص الضرائب لتعزيز الخدمات فيه.

٨. تعزيز مستوى الخدمات المحلية، وتخفيف الأعباء عن الأجهزة المركزية وإتاحة الفرصة لها للنظر في الأمور السياسية والاستراتيجية.

٩. الحد من ظاهرة التضخم في الأجهزة المركزية، والحد من تنفيذ الخدمات بواسطة أشخاص لا يدركون طبيعة الحاجات المحلية ولا يخضعون



لرقابة وإشراف المستفيدين بها^(٢٤).

محددات الحكم المحلي

١. الحكم المحلي بموجب الدستور اصبح شأنًا ولائيًا ولا بد من وجود جهة دستورية ترعاه، وقد اثبتت التجربة بأن الولاية لا تمكنهم ظروفهم العملية من متابعة الأداء بالمحليات.

٢. نزعة الولايات القابضة للسلطات والموارد قد يحدث ردةً من توجه الدولة نحو اللامركزية، وقد يتسبب في ظهور مركزية جديدة في عواصم الولايات.

٣. الطموحات غير الموضوعية للحصول على المادية العاجلة.

٤. ضعف الميزانيات والمبالغ المخصصة لمواجهة الخدمات. وتعول كثير من الوزارات الولائية على سلطات وموارد المحليات، وجعل المحليات وحدات لجباية الضرائب، وأصبح دورها ضعيفاً في مجال الخدمات والتنمية (خلق شعور بالغبن لدي المواطنين وهذا يعتبر بكل المقاييس مؤشراً سياسياً سالباً بالنسبة للدولة).

٥. الجهوية والنعرات القبلية وارتباطها بالتعيين السياسي في المناصب الدستورية.

٦. الصراعات والحروب القبلية والسياسية بين الإقليم والمركز.^(٢٥)

مخرجات أو مردودات الحكم المحلي

١/ تمكن الدولة من إيجاد معادلة في الحكم بين الوحدة والتنوع: اي إنها قرار سياسي لمعالجة مشكل سياسي، فأينما توفرت رغبة حقيقية لدي غالبية المواطنين في جزء من أرض الدولة لرغبتهم في رعاية ذاتية محلية فلهم ذلك مع عدم قطع الصلة بالمركز.



٢/ تقود إلى تقوية روح الوحدة الوطنيّة: ذلك لأنها قد تضعف من روح الابتعاد عن المركز بعد اشبعت حاجة الدّاعين للفدراليّة بنيلهم للذاتية الإقليمية.

٣/ تتيح المزيد من الفرص للتعبير عن الإرادة الشّعبيّة فتشرع حاجيات مواطنيها التي قد تختلف من ولايةٍ لأخرى.

٤/ تفجير الطاقات الإقليمية للتنمية والتحديث، وتولد روح التنافس بين الأقاليم. كما الولايات المتعددة تتعدد إبداعاتها في كيفية إدارة شئونها الولائيّة فتخرج عن النمطية وتكبل الإبداع الذي يسود في الدولة الموحدة.

٥/ الحكم المحليّ باهظ التكلفة: الشعب يكون محكوماً بواسطة حكومتين: حكومة المركز، وحكومة الولاية أو الإقليم وتكرر هياكل وخصائص الأجهزة المركزيّة نفسها (جهاز تنفيذي، تشريعي وقضائي) في الولاية.

٦/ تتم التضحية بمبدأ الكفاءة والكفاية الإداريّة في سبيل تحقيق الهدف السياسيّ (أي الرغبة في اشراك النخبة في السّلطة): فالسودان مثلاً الذي كان يدار بتسع وحداتٍ إداريّةٍ إقليميّةٍ صار يدار قبل فصل الجنوب بستٍ وعشرين وحدة (ولايات).

وفي مكان الشخص السيادي الواحد الذي كان يدير كلّ وحدةٍ إداريّةٍ صار شاغلو المواقع السيادية سبعة أشخاص أو يزيدون في كل ولاية! وهذا يطرح سؤالاً مفاده: إذا كان تسعة حكام يكفون لإدارة أقاليم السودان في ظروف تخلف وسائل النقل والاتصال، لماذا يحتاج السودان إلى ٢٥ حاكماً في ظل إمكانات وتقنيات متطورة لإدارة ذات الرقعة الأرضية؟!

٧/ إن الحكم المحليّ سلاح ذو حدين: أما أن يفضي إلى تقوية وتمتين الوحدة الوطنيّة وتعزيزها، أو إلى إضعافها وتفتيتها. حيث أن روح الابتعاد عن المركز إن لم تتضح دوافعه فإن تمكين المنادين به يقود منطقياً إلى الانفصال، بعد أن يكونوا قد تمكنوا مادياً وثقافياً.



٨/ كثيرا ما يروج للفدرالية بأنها تحقيق مشاركة مواطني الولايات في السُّلطة والثروة.

بدا من السياق أن السُّلطة والثروة في الدول النامية توجدان في المركز وليس في الأقاليم. وأهالي الأقاليم يهدفون إلى المشاركة فيهما ربما أكثر من استهدافهم الاستقلالية الإقليمية. وبالنظر إلى أن توزيع الثروة خاصة لا يكون متناسقا بين الولايات فإن التنافس الإقليمي على الحصول على الثروة القومية يشكل هاجسا حتى بالنسبة للدول المتقدمة التي أخذت بنظام الحكم الفيدرالي؛ لأجل ذلك شرّعت الولايات المتحدة الأمريكية قانوناً عرف بقانون قسمة الموارد (Reve-nue Sharing). كذلك فعلت الهند ونيجيريا.

وما لم يتواضع أهل البلاد أجمعهم على صيغة مقبولة لديهم لتوزيع وإعادة توزيع الموارد القومية فإن صراع الاطراف المتعددة للحصول عليها يقود إلى تفتيت الوحدة الوطنية.

٩/ من مهددات الوحدة الوطنية أن يترك الحبل على غارب الولايات لتحقيق كل ولاية التنمية، وتحقيق الرفاهية لمواطنيها دون الأخذ في الاعتبار أن الإمكانيات والموارد تتباين بين الولايات. فالولايات التي تتوافر لها الموارد تتقدم على الولايات الأخرى؛ قد تتمكن في ظل حكم محلي من تحقيق هدف التنمية والتحديث مقارنة بالولايات الأخرى الشحيحة الموارد، والفاقة للبنى التحتية ولا تستطيع تحقيق شيء، وهذا قد يفضي إلى تنامي الغبن السياسي في الولايات شحيحة الموارد.

١٠/ الحكم المحلي يركز النشاط السياسي على المستوى الإقليمي لتصبح الاحزاب السياسية إقليمية أكثر منها قومية.

١١/ تركيز العمل السياسي على المستوى الإقليمي في الدولة النامية يؤدي إلى الاستقطاب القبلي والعرقي للسيطرة على أجهزة الحكم في الأقاليم،



وهذا الاستقطاب يؤدي في بعض الأحيان إلى انفراد الجماعات الأكثرية بمقاليد الأمور في الأقاليم، ويجعل الجماعات الأقلية تحت رحمتها وربما اضطهادها؛ فضلاً عن حدوث الصراعات العرقية والقبلية بين مجموعات الأكثرية التي يستقطبها العمل السياسي.^(٢٦)

ويضيف (لوتز، ٢٠٠٤م) النقاط التالية:

- تعزيز الاستجابة للمتطلبات المحليّة، فقد لا تكون الحكومة المركزيّة مطلّعةً جيّداً وبشكلٍ مناسبٍ على الاحتياجات المحليّة وتفصيلاتها، ومن الصعب أيضاً تعديل البرامج وفقاً لمتطلباتٍ معينةٍ قد تتغير من منطقةٍ إلى أخرى من الناحية المركزيّة.

- تعزيز المساءلة، تسمح اللامركزيّة للمواطنين بالإشراف على أداء الحكومة المحليّة.

- الحدّ من الفساد، إن نظام التدقيق والموازنة يعمل بشكل أفضل على المستوى المحليّ، كما يُتوقع أن تضع اللامركزيّة حدّاً لسوء ممارسة السُلطة؛ ذلك أنّ عدداً غفيراً من الدّول النّامية تعاني من الفساد فبمجرد جعل عملية صنع القرارات عمليةً مبنيةً على اللامركزيّة قد يصبح السكان المحليّون أكثر اطلاعاً على أعمال الحكومات شبه الوطنيّة منها على أعمال الحكومة المركزيّة.

- إدارة الموارد المحليّة وجمع الإيرادات بطريقة أفضل وأكثر فعالية، إن جعل الحكومة المحليّة أكثر استجابة لمتطلبات السكان قد يزيد من رغبة الأسر الفردية في المساهمة في الخدمات المحليّة. هذا وقد ترغب الحكومات المحليّة أيضاً في زيادة الدخل، في حال تمكنت من تحديد كيفية استخدام هذه الإيرادات.^(٢٧)



التائج:

١. تجربة الحكم اللامركزيّ التي أُريد بها تقصير الظل الإداريّ، صارت الدولة تنفق مالها على موظفيها من ولايةٍ ومعتمدين وموظفين، وفشلت في توفير موارد مالية للمحليات من أجل التنمية والخدمات.
٢. الحروب والصراعات القبليّة من أكبر محددات الحكم في السّودان، بالإضافة الي تسييس أجهزة الحكم المحليّ وعدم التزامها بالقوانين والثقافات المحليّة.
٣. القبليّة هي الأساس الرئيس لإنشاء الولايات والمحليّات، يعني ذلك أن المعيار الأول هو الرغبة الشّعبيّة القبليّة، مما أدّى الي بروز الجهوية واحياء النعرات القبليّة وارتباطها بالتعين في المناصب الدستوريّة التي أضرت كثيراً بتجربة الحكم اللامركزيّ.
٤. التضحية بمبدأ الكفاءة والكفاية الإداريّة في سبيل تحقيق الاهداف السياسيّة فالسّودان قبل التسعينيات كان يدار بتسع وحدات إداريّة في ظل ظروف تخلف في وسائل النقل والاتصالات، بعدها اصبح يدار بستٍ وعشرين وحدة (ولايات). لذات الرقعة في ظلّ تحسن وسائل النقل وتطور الاتصالات والتقنيات.



التوصيات:-

١. نظام الحكم اللامركزي يجب أن يُعمل على توفير الطاقات المحليّة وتوظيفها في التنمية والتحديث وتوليد روح التنافس بين الولايات بغرض تقديم أفضل الخدمات للمواطن.
٢. يجب اخضاع تجربة السودان في الحكم اللامركزي للتقييم والتقويم والاخذ بمعايير الحكم الراشد المتمثلة في المشاركة وحكم القانون والشفافية وحسن الاستجابة، والتوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة، والمساواة وتكافؤ الفرص والفاعلية والقدرة على إدارة عقلانية وراشدة للموارد، إضافة إلى المحاسبة والمساءلة.
٣. مراعاة ظروف الولايات الاقل نمواً للأخذ بيدها واللاحق بالولايات الأكثر نمواً، توزيع مشروعات التنمية، والبعد عن التوزيع الإداري على أساس القبليّة والجهويّة والترصيات السياسيّة.
٤. تقوية آليات اتخاذ القرار وزيادة الجرعة الاصلاحية ومعالجة تسييس تجربة الحكم اللامركزي، وخلق وحدة وطنيّة بين ألوان الطيف المجتمعيّ والسياسيّ، إضافة إلى إعادة بناء الدولة والعمل على تحقيق الرضا للقبول بالقرار القوميّ وتقسيم الثروة والسّلطة للسودان، وضرورة خلق وحدات إداريّة متوازنة رأسياً على المستويات الثلاثة، وافقياً بين الولايات .
٥. إعادة العمل بنظام المحافظات والمحليّات والعودة للمحافظات التي كانت قائمة قبل قانون ٢٠٠٣، وبالتالي تخفيض الهياكل والمصروفات.



الهوامش

١. سعودي، محمد عبدالغني، (٢٠٠٣)، الجغرافيا السياسيّة المعاصرة ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة
٢. هارون، علي احمد، (١٩٩٨م)، اسس الجغرافيا السياسيّة، دار الفكر العربي، القاهرة.
٣. سعودي، محمد عبدالغني، (٢٠٠٣)، مرجع سابق.
٤. هارون، علي احمد، (١٩٩٨م)، مرجع سابق.
٥. العيسوي، فايز محمد، (٢٠٠٠م)، الجغرافيا السياسيّة المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
٦. الكرسي، عوض السيد، (٢٠٠١م)، الحكم الاتحاديّ خلال عقد التسعينيات، ورقة مقدمة في ورشة عمل ، جامعة الخرطوم بالتعاون مع مؤسسة فريد ريش إيبريت الالمانية، الخرطوم،
٧. شايب، بشير، (٢٠١١م)، مستقبل الدّول الفدراليّة في أفريقيا في ظل صراع الأقليات نيجيريا نموذجا، رسالة ماجستير جامعة قاصدي مرباح -ورقلة.
٨. عبد الماجد، فتح الرحمن، (٢٠٠٤م)، إدارة الحكم المحليّ في ظل الفدراليّة في السّودان، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم.
٩. الكرسي، عوض السيد، (٢٠٠١م)، مرجع سابق.



١٠. من الله، شيخ الدين يوسف، (١٩٩٨م)، الحكم المحلي خلال قرن، عرض تحليلي لتجربة السودان ١٨٩٨-١٩٩٨م، بوكشب، الخرطوم.

١١. محمد، ادم الزين، (٢٠٠١م)، ما هي الفدرالية، ورقة مقدمة في ورشة عمل، جامعة الخرطوم بالتعاون مع مؤسسة فريد ريش إيبريت الألمانية، الخرطوم.

١٢. الكرسني، عوض السيد، (٢٠٠١م)، الفيدرالية وتوزيع الموارد بين الحكومة الاتحادية والولايات، ورقة مقدمة في ورشة عمل، جامعة الخرطوم بالتعاون مع مؤسسة فريد ريش إيبريت الألمانية، الخرطوم.

١٣. التوم، مهدي امين وعبدالرحمن، بابكر عبدالله، (٢٠١٠م)، جغرافية السودان الطبيعية والبشرية، دار جامعة السودان المفتوحة للطباعة، الخرطوم.

١٤. التوم، مهدي امين وعبدالرحمن، بابكر عبدالله، (٢٠١٠م)، مرجع سابق.

١٥. النقر، السر، (٢٠١٠م)، الحكم اللامركزي في السودان المشاكل والحلول، المجلس الاعلى للحكم اللامركزي، الخرطوم

١٦. النقر، السر، (٢٠١٠م)، مرجع سابق.

١٧. النقر، السر، (٢٠١٠م)، مرجع سابق.

١٨. رياك، أبراهام كوت، (٢٠٠١م) تجربة السودان الفدرالية، ورقة مقدمة في ورشة

١٩. عبدالنور، ناجي، (بدون تاريخ)، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، قسم العلوم السياسية - جامعة عنابة، الجزائر.

٢٠. داني، محمد احمد، (٢٠٠١م) الحكم المحلي في ظل تجربة السودان



الفدرالية، ورقة مقدمة في ورشة عمل ، جامعة الخرطوم بالتعاون مع مؤسسة فريد ريش إيبريت الألمانية، الخرطوم .

٢١. داني، محمد احمد محمد، (٢٠٠٨م) المشاركة في الحكم الراشد، مجلة السودان للإدارة والتنمية، العدد ٢٣، الخرطوم،

٢٢. محمد، ادم الزين، (٢٠٠١م)، بين الفيدرالية والادارة الحقلية، ورقة مقدمة في ورشة عمل ، جامعة الخرطوم بالتعاون مع مؤسسة فريد ريش إيبريت الألمانية، الخرطوم.

٢٣. لوتز، جورج واخرون، (٢٠٠٤م)، البني التقليدية في الحكم المحلي للتنمية المحلية، معهد العلوم السياسية - جامعة بيرن ، سويسرا.

٢٤. الكرسني، عوض السيد، (٢٠٠١م) دراسات في تجربة السودان الفيدرالية، مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم.

٢٥. من الله، شيخ الدين يوسف، (٢٠٠٨م)، الحكم المحلي وتنمية المجتمع، بوكشب، الخرطوم.

٢٦. عبدالنور، ناجي، (بدون تاريخ.)، مرجع سابق.

٢٧. لوتز، جورج واخرون، (٢٠٠٤م)، مرجع سابق.



المصادر والمراجع

- (١) التوم، مهدي امين وعبدالرحمن، بابكر عبدالله، (٢٠١٠م)، جغرافية السودان الطبيعيّة والبشريّة، دار جامعة السودان المفتوحة للطباعة، الخرطوم.
- (٢) داني، محمد احمد محمد، (٢٠٠٨م) المشاركة في الحكم الراشد، مجلة السودان للإدارة والتنمية، العدد ٢٣، الخرطوم.
- (٣) داني، محمد احمد، (٢٠٠١م) الحكم المحليّ في ظل تجربة السودان الفدراليّة، ورقة مقدمة في ورشة عمل ، جامعة الخرطوم بالتعاون مع مؤسسة فريد ريش إبيريت الالمانية، الخرطوم، .
- (٤) ريك، أبراهام كوت، (٢٠٠١م) تجربة السودان الفدراليّة، ورقة مقدمة في ورشة
- (٥) سعودي، محمد عبدالغني، (٢٠٠٣)، الجغرافيا السياسيّة المعاصرة ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة
- (٦) شايب، بشير، (٢٠١١م)، مستقبل الدّول الفدراليّة في أفريقيا في ظل صراع الأقليات نيجيريا نموذجا، رسالة ماجستير جامعة قاصدي مرباح - ورقلة.
- (٧) عبد الماجد، فتح الرحمن، (٢٠٠٤م)، إدارة الحكم المحليّ في ظل الفدراليّة في السودان، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم.
- (٨) عبد النور، ناجي، (بدون تاريخ)، نحو تفعيل دور الإدارة المحليّة (الحكم



المحليّ) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، قسم العلوم السياسيّة - جامعة عنابة، الجزائر.

(٩) العيسوي، فايز محمد، (٢٠٠٠م)، الجغرافيا السياسيّة المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

(١٠) الكرسي، عوض السيد، (٢٠٠١م) دراسات في تجربة السودان الفيدرالية، مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم.

(١١) الكرسي، عوض السيد، (٢٠٠١م)، الحكم الاتحاديّ خلال عقد التسعينيات، ورقة مقدمة في ورشة عمل، جامعة الخرطوم بالتعاون مع مؤسسة فريد ريش إيبريت الألمانية، الخرطوم.

(١٢) الكرسي، عوض السيد، (٢٠٠١م)، الفيدرالية وتوزيع الموارد بين الحكومة الاتحادية والولايات، ورقة مقدمة في ورشة عمل، جامعة الخرطوم بالتعاون مع مؤسسة فريد ريش إيبريت الألمانية، الخرطوم.

(١٣) لوتز، جورج واخرون، (٢٠٠٤م)، البني التقليدية في الحكم المحليّ للتنمية المحليّة، معهد العلوم السياسيّة - جامعة بيرن، سويسرا.

(١٤) محمد، ادم الزين، (٢٠٠١م)، بين الفيدرالية والادارة الحقلية، ورقة مقدمة في ورشة عمل، جامعة الخرطوم بالتعاون مع مؤسسة فريد ريش إيبريت الألمانية، الخرطوم.

(١٥) محمد، ادم الزين، (٢٠٠١م)، ما هي الفدرالية، ورقة مقدمة في ورشة عمل، جامعة الخرطوم بالتعاون مع مؤسسة فريد ريش إيبريت الألمانية، الخرطوم.

(١٦) من الله، شيخ الدين يوسف، (١٩٩٨م)، الحكم المحليّ خلال قرن، عرض تحليلي لتجربة السودان ١٨٩٨-١٩٩٨م، بوكشب، الخرطوم.

(١٧) من الله، شيخ الدين يوسف، (٢٠٠٨م)، الحكم المحليّ وتنمية المجتمع،



بوكشب، الخرطوم.

١٨) النقر، السر، (٢٠١٠م)، الحكم اللامركزي في السودان المشاكل والحلول، المجلس الاعلى للحكم اللامركزي، الخرطوم.

١٩) هارون، على احمد، (١٩٩٨م)، اسس الجغرافيا السياسيّة، دار الفكر العربي، القاهرة.

المراجع الأجنبية:-

1-Bernard، Bekink (1996)، The Restructuring (Systemization) of Local Government Constitution Of Republic of South Africa 1996. PhD dissertation. University of Pretoria.